المخدرات تنتشر في محيط كربلاء .. والمحافظة تشكو حدود الرمادي

□ كربلاء / المدى

أكدت اللجنة الأمنية في محافظة كربلاء، انتشار المخدرات في محيط المدينة ، مستغلة ضعف الحدود مع الرمادي، ومن جانب آخر شددت اللجنة على وجود استقرار أمني كبير في المحافظة بعد خروج القوات الأميركية منها.

وقال رئيس اللجنة طارق الخيكاني في حديث خص به (المدى) أمس، إن جرائم السرقات هي الأكثر نسبة في المحافظة بين سواها، وتأتي من بعدها جرائم القتل والسطو المسلح".

وعن انتشار حبوب الهلوسة والمخدرات أكد الخيكاني أنها منتشرة في أطراف المدينة"، متوقعا السيطرة عليها بعد مسلك الملف الأمني من القوات العراقية".

وتابع "عقدنا عددا من اللقاءات مع قيادات امنية رفيعة المستوى في المحافظة من اجل القضاء على عصابات المخدرات في المحافظة واعددنا خطة مع قيادة العلميات لمتابعة الموضوع والحول دون دخولها إلى المركز لأنها من المحافظات المقدسة".

وعن مصدر الحبوب المخدرة التي تدخل المحافظة بيّن الخيكاني "هناك عدد من الطرق التي تدخل من خلالها المخدرات إلى المحافظة ،اهمها الحدود مع سوريا مروراً بالرمادي،والتي تعد ضعيفة جدا في مواجهة المتسللين".

وتابع رئيس اللجنة الأمنية "هناك أدوية استعمالها مزدوج تستغل من ضعاف النفوس بعد الحصول عليها من قبل وزارة الصحة وبيعها في السوق السوداء"، مشددا على وجود توجيهات بعدم التعامل بهذا النوع من الأدوية إلا عبر وصفة طبية من قبل المتخصصين، مستدركا "لكن هناك صعوبة في السيطرة عليها".

أما في ما يخص جاهزية القوات الأمنية في المحافظة فقد قال الخيكاني "إن الوضع الأمني في المحافظة يشهد هدوءا كبيرا في هذه الفترة التي مابين العاشر من محرم وأربعينية الإمام الحسين بسبب انسحاب القوات الأميركية وتسليم الملف إلى القوات العراقية التي شعرت بالمسؤولية تجاه مهامها ، ما جعلها تنتشر في جميع أنحاء المحافظة بعيدا عن التدخل الأميركي"، مشددا على أن القوات الأمينة أثبتت نجاحا كبيرا مستدلا بـ"عدم وجود خروقات أمنية داخل المحافظة في زيارة العاشر من محرم الماضي ،وقد اعتمدت الخطة الامنية على القيادة العراقية دون تدخل خارجي".

وتابع الخيكاني "نحن نطمح بأن تكون قواتنا العراقية قادرة على ضبط الأمن داخل المحافظة"، مطالبا حكومة بغداد بـ"زيادة عدد المنتسبين داخل كربلاء لأنها تحتاج الى أعداد كبيرة وعدد زوارها في السنة يصل إلى ٣٠ مليونا، وهذا ما يجعلها هدفا للإرهابيين".

ولم تشهد محافظة كربلاء خرقا امنيا خلال زيارة عاشوراء، فيما وقع أكثر ١٤٠ شخصا بين قتيل وجريح في عدد من المدن العراقية نالت محافظة بابل الحصة الأكبر منها إذ ادى انفجار سيارة في ناحية النيل شمالي بابل كانت مركونة على الطريق العام بالقرب من تجمع للمواكب الدينية المتوجهة الى كربلاء، الى مقتل ١٦ وإصابة ٤٦ من الزوار، وفي منطقة الأكرمين وسط مدينة الحلة قتل أربعة مدنيين وأصيب ١٥ آخرون بانفجار عدة عبوات ناسفة كانت مزروعة عند تقاطع عدة طرق في المنطقة .

مستشار المالكي: CNN وراء طلب عزل المطلك

حجب الثقة وصل إلى مجلس النواب.. والملا: سنتعامل وفق السياقات

□ بغداد / المدى

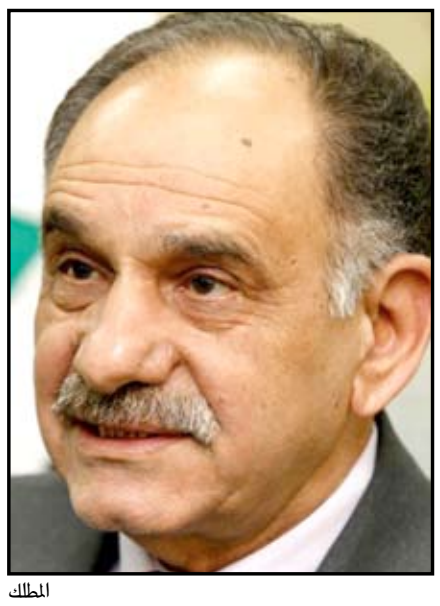
المطلك

الهاشمي

عزا مستشار في الحكومة أمس الأسباب الرئيسة وراء مطالبة رئيس الوزراء نوري المالكي مجلس النواب بإقالة نائبه صالح المطلك، إلى تصريحات ادلى بها الأخير لشبكة CNN مضافاً لها أسباب مهنية.

وكان نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قد أطلق تصريحات في مقابلة له مع شبكة CNN الأميركية، وصف فيها رئيس الوزراء نوري المالكي بـ"الدكتاتور"، فيما دفع المالكي لمحاولة حجب الثقة عنه وإقالته بعد موافقة مجلس النواب.

وقال مستشار رئيس الوزراء فاضل محمد في تصريح صحفي إن "طلب المالكي من مجلس النواب بإقالة نائبه صالح المطلك وحجب الثقة عنه بسبب تصريحاته الأخيرة لفضائية CNN"، لافتاً إلى ان "المنطق لا يتقبل أن يصف نائب رئيس وزراء في أي دولة رئيس وزرائها بالدكتاتور".

وأضاف محمد ان "المالكي إذا كان فعلاً دكتاتورا كما يدعي المطلك، فلماذا يعمل معه في الحكومة نفسها"، مشيراً الى ان "المتعارف عليه في مثل هذه الحالات ان ينسحب من الحكومة، فمن غير المعقول ان يبقى شخص في إدارة حكومة ويهاجمها في الوقت نفسه".

وفي تطور لاحق، ذكرت اللجنة القانونية في مجلس النواب ، أن طلب رئيس الوزراء نوري المالكي بسحب الثقة من نائبه صالح المطلك وصل إلى البرلمان.

وقال رئيس اللجنة القانونية خالد شواني إن "طلب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بسحب الثقة من نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك وصل إلى رئاسة مجلس النواب العراقي أمس الاحد".

فيما أكدت جبهة الحوار الوطني التي يتزعمها المطلك على لسان المتحدث باسمها حيدر الملا "أنها لا تتعامل مع تصريحات مستشارين وأعضاء في الكتل السياسية بل مع قادة الكتل مباشرة، مشيرة إلى أنها ستتعامل بالسياقات الرسمية داخل الدولة في حال ثبتت صحة تصريحات المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء بشأن سحب الثقة من المطلك.

تأتي تصريحات الملا بعد ما أعلن مسؤول عراقي رفيع المستوى أمس أن رئيس الوزراء نوري المالكي طلب من البرلمان "سحب الثقة" من نائبه صالح المطلك بعدما وصفه هذا الأخير في مقابلات صحافية بأنه "دكتاتور أسوأ من صدام حسين".

وقال المستشار الإعلامي للمالكي علي الموسوي لوكالة فرانس برس إن "رئيس الوزراء قام بتوجيه رسالة رسمية إلى مجلس النواب للمطالبة بسحب الثقة من صالح المطلك" نائب رئيس الوزراء.

وجاء ذلك على خلفية قول المطلك في مقابلة مع قناة "سي ان ان" إن واشنطن تركت العراق "بيد دكتاتور يتجاهل تقاسم السلطة ويسيطر على قوات الأمن في البلاد، وقام باعتقال مئات الأشخاص خلال الأسابيع الماضية".

كما عرض تلفزيون "البابلية" المحلي التابع للمطلك تصريحات لنائب رئيس الوزراء، قال فيها إن "المالكي دكتاتور اكبر من صدام حسين لكون صدام كان يبني أما هو فلم يقم بشيء".

ويتولى المطلك منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات، ويعد احد زعماء القائمة العراقية التي يقودها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، المنافس السياسي الأبرز لنوري المالكي.

ويشار إلى أن المطلك كان ممنوعا من المشاركة في الانتخابات بسبب شموله بقانون المساءلة والعدالة المتعلق بحظر عمل مسؤولي حزب البعث المنحل، إلا أن صفقة سياسية لتسهيل عملية تشكيل الحكومة سمحت له بتسلم منصبه الرسمي.

وتعتبر هذه التوترات جزءا من الصراع بين حكومة المالكي وقائمة العراقية التي علقت مشاركتها في جلسات البرلمان، بدءا من السبت.

من جهة أخرى، قامت قوات الأمن العراقية باعتقال اثنين من عناصر حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، احد زعماء القائمة العراقية أيضا "لتورطهما بتفجيرات وعمليات إرهابية"، وفقا لمصادر أمنية.

وتحدثت أمس صحف محلية بينها "المدى" عن صدور مذكرة اعتقال بحق الهاشمي، إلا أن المصادر الرسمية رفضت تأكيد الخبر.

وتعد القائمة العراقية (٨٢ مقعدا) الكتلة الأكبر بعد التحالف الوطني العراقي (١٥٩ مقعدا) في البرلمان الذي يضم ٣٢٥ نائباً.

وتتزامن هذه الأزمة السياسية المستجدة مع انسحاب آخر الجنود الأميركيين من العراق صباح أمس الأحد.

موازنة ٢٠١٢ تخلو من نثريات الوزراء .. وإقرارها في شهر

□ بغداد / المدى

كشفت اللجنة المالية البرلمانية عن عدم إدراج نثريات الوزراء ضمن الموازنة المقدمة إلى البرلمان، مطالبة بتقديم الحسابات الختامية للسنوات الخمس الماضية.

وقالت عضو اللجنة المالية نورة البجاري في تصريحات صحفية أمس : لقد طالبنا الحكومة العراقية بتقديم الحسابات الختامية للسنوات الخمس الماضية، مؤكدة أن التعمد بعدم عرض الحسابات الختامية على البرلمان تسبب بتفشي الفساد المالي والإداري في العديد من المفاصل الحكومية.

وأوضحت البجاري:أن الدستور العراقي نص على ضرورة تقديم الحسابات الختامية للموازنة من قبل الحكومة لعرضها على البرلمان مع مراعاة عرضها قبل إقرار الموازنات السنوية، لكن هذا الأمر لن يحدث منذ عام ٢٠٠٥، وحتى تقارير ديوان الرقابة المالية لا تدرج بعض التفاصيل التي استغلت كمنفذ للفساد.

وتابعت البجاري:أنها ستطالب وخلال القراءة الثانية لقانون موازنة ٢٠١٢ بتقديم الحسابات الختامية ،وأيضا درج تفاصيل أخرى ضمن أبواب الموازنة التي لم تراع الجهات المخططة لدرجها .

وكشفت البجاري:أن هناك تفاصيل مهمة جداً لم تذكر خلال الموازنات، منها عدم إدراج نثريات الوزير او أجور الخدمات الخاصة.

إلى ذلك، توقع النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي إقرار الموازنة المالية من قبل مجلس النواب خلال مدة شهر.

وقال الركابي إن "الموازنة المالية قد تمت قراءتها قراءة أولى من قبل اعضاء مجلس النواب، فضلا عن أن هناك دراسة ثانية ووجود بعض التعديلات ".

وأضاف أن "مبلغ الموازنة المالية جيدا ويمكن له أن يغطي مساحة كبيرة من المشاريع لاسيما الموازنة التشغيلية".

وأعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مطلع الشهر الحالي، التصويت على مسودة موازنة عام ٢٠١٢، بقيمة ١٠٠ مليار دولار.

وقال الأمين العام للمجلس علي العلاق في الخامس من الشهر الحالي، إن "مجلس الوزراء العراقي صوت ، على مسودة موازنة العام ٢٠١٢ التي بلغت قيمتها ١١٧ تريليون دينار عراقي أي ما يعدل ١٠٠ مليار دولار"، مبينا أن "نسبة العجز في الموازنة بلغت ١٧ تريليون دينار، أي ما يعدل ١٤,٥ مليار دولار".

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي قد أكدت، في (٢٠١١/١١/٣٠)، أن موازنة العام ٢٠١٢ ستصل إلى البرلمان خلال (الأسبوع الحالي) بعد أن تخفض وزارة المالية نسبة العجز فيها واعتماد سعر قدره ٨٥ دولاراً لبرميل النفط، فيما رجحت أن تصل نسبة التخفيض إلى ١١٥ تريليون دينار.

وطالب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام المقبل خلال مدة قصيرة، مؤكداً ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد صندوق الدولي أنه يعمل حالياً على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي في، (١٦ تشرين الثاني ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢ ستحال إلى مجلس النواب قريبا، مؤكداً أن دولاً كثيرة وافقت على تنفيذ المشاريع بطريقة الدفع بالآجل.

يذكر أن وزارة التخطيط العراقية قد أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢ المقبل، ستتراوح ما بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥ بالمئة منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام ٢٠١١ الحالي ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

أمس.. غادر آخر جندي أميركي بعد تسع سنوات من الحرب

غادر آخر الجنود الأميركيين العراق، صباح أمس الأحد، بعد حوالي تسع سنوات من بداية حرب مثيرة للجدل بأسبابها وفصولها، تاركين خلفهم بلادا تعيش على وقع أزمات سياسية مغلفة بتحديات أمنية كبيرة.

□ بغداد / المدى

اخر جندي اميركي غادر الحدود العراقية فجر اليوم... (أ.ف.ب)

وكان جنود اللواء الثالث من فرقة سلاح الفرسان الأولى آخر من اجتاز الحدود العراقية الكويتية، بعد نحو ثماني سنوات وتسعة أشهر من عبور القوات الأميركية الحدود ذاتها في الاتجاه المعاكس في بداية "عملية تحرير العراق".

وغادر الموكب الأخير الذي ضم ١١٠ آليات تحمل على متنها ٥٠٠ جندي معسكر، يبعد حوالي ٣٥٠ كلم عن المعبر الحدودي العراقي الكويتي الذي لفته الأسلاك الشائكة، وسط تصفيق وصيحات الجنود، قبل أن تسدل بعد ثماني دقائق من ذلك الستار على أكثر الحروب الأميركية إثارة للجدل منذ حرب فيتنام قبل نحو نصف قرن.

وقال الجندي مارتن لمب لدى وصوله إلى المعبر الحدودي "إنها لحظة تاريخية"، فيما رأى زميله جوزف الذي فضل عدم الكشف عن اسم عائلته أن "العراقيين سيستفيقون اليوم ولن نكون نحن هناك".

وسيبقى في العراق ١٥٧ جنديا أميركيا يساعدون على تدريب القوات العراقية ويعملون تحت سلطة وإشراف السفارة الأميركية، إضافة الى فرقة صغيرة من المارينز مكلفة بحماية بعثة بلادها الدبلوماسية.

وجاء الانسحاب الأميركي تطبيقا لاتفاقية أمنية وقعت عام ٢٠٠٨ بين بغداد وواشنطن، علما ان الرئيس الأميركي باراك اوباما أكد في تشرين الأول الانسحاب الكامل اثر رفض العراق منح آلاف الجنود الأميركيين حصانة قانونية.

وبعد أن بلغ عدد الجنود الأميركيين ذروته عام ٢٠٠٧ بانتشار ١٧٠ ألف جندي انهمكوا في محاربة التمرد المسلح، بقي حوالي ٥٠ ألفاً منهم لدى انتهاء العمليات القتالية في اب ٢٠١٠، انشغلوا في تدريب القوات العراقية.

وتترك القوات الأميركية العراق بعد ساعات من انزلاق البلاد نحو أزمة سياسية مستجدة تمثلت في تعليق قائمة "العراقية" التي يقودها رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي والمنافس السياسي الأبرز لرئيس الوزراء نوري المالكي، مشاركتها في جلسات البرلمان بدءا من أول من أمس السبت اعتراضا على "التهميش".

وأوضحت "العراقية" في بيان أنها "انطلاقا من مسؤولياتنا الأخلاقية والدستورية والسياسية (...) تعلن القائمة تعليق مشاركتها في جلسات مجلس النواب اعتبارا من يوم السبت والى إشعار آخر".

وتابع البيان أن القائمة "عبرت مرارا عن رفضها لسياسات الإقصاء والتهميش والتفرد بالسلطة (...) وعدم الالتزام بالدستور وخرق القوانين والتعامل بمنهجية القمع وإرهاب الناس خاصة في إدارة الملف الأمني".

وتضاف أزمة تعليق القائمة العراقية لعضويتها في البرلمان، إلى أزمة سياسية أخرى تتمثل في مطالبة محافظات بالتحول الى أقاليم مستقلة، وهو ما يثير انقسامات بين المسؤولين العراقيين.

والى جانب الأزمات السياسية المستمرة التي أبقت العراق العام الماضي دون حكومة رغم مرور أكثر من ستة أشهر على الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار ٢٠١٠، يلوح تحد امني خطير أمام بلاد لا تزال تشهد أعمال عنف شبه يومية منذ حوالي تسعة أعوام.

وفيما يبدو رجال الأمن وعددهم حوالي ٩٠٠ ألف جاهزين مبدئيا للتعامل مع الأمن الداخلي، إلا أن مسؤولين عراقيين وأميركيين يشككون في قدرة هؤلاء على حماية حدود البلاد البرية والمائية وخصوصا الجوية حيث لا يملك العراق أي دفاعات حقيقية ويعتمد فقط على عدد محدود من المروحيات.

في موازاة ذلك، يواجه العراق الغني بالنفط والذي يصدر حوالي ٢،٢ مليون برميل يوميا محققا عائدات شهرية بقيمة سبعة مليارات دولار، عجزا في تأمين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه النظيفة.

كما يلوح أمام العراق خطر تدهور الوضع في سوريا المجاورة التي تشهد حركة احتجاجية منذ منتصف آذار، قتل فيها حوالي ٥ آلاف شخص وفقا للأمم المتحدة، وإمكانية وصول متشددين سنة إلى الحكم فيها، إضافة الى احتمال سعي إيران لتوسيع نفوذها في البلاد بعيد الانسحاب الأميركي.ورغم كل هذه التحديات، فإن الانسحاب الأميركي يسدل الستار على قصة دامية بدأت باقتناع إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش بأن إسقاطها لنظام صدام حسين سيجعلها تفوز تلقائيا بقلوب وعقول العراقيين، فشنت حربا متحججة بالبحث عن أسلحة دمار شامل، تبين أنها لم تكن موجودة أصلا.واتخذت القصة منحى مختلفا بعدما عبدت القوات الأميركية الطريق أمام تمرد مسلح، إثر حل الجيش خصوصا.تسبب هذا الأمر بمقتل ١٢٥ ألف مدني عراقي على الأقل، وآلاف الجنود وعناصر الشرطة العراقيين، إضافة الى حوالي ٤٤٧٤ جنديا أميركيا، وذلك الى جانب إنفاق حوالي ٧٧٠ مليار دولار من الجانب الأميركي.

■ الشيوعي يبحث مع الحكيم المشهد السياسي

بحث رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم مع سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى أمس مستجدات المشهد السياسي العراقي.

وذكر بيان لرئاسة المجلس الأعلى تلقت (المدى) نسخة منه أن " الحكيم وخلال استقباله موسى في مكتبه ببغداد بحث معه آخر مستجدات العملية السياسية والأوضاع في البلاد ".

من جانبه "قدم سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي شكره لرئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار حكيم لمتابعة حالته المرضية والاتصال به هاتفيا للسؤال عنه. كما دعا المجلس الأعلى الإسلامي ، الكتل السياسية إلى التهدئة، وقال المتحدث باسم المجلس حميد معلة إن "المجلس الأعلى الإسلامي يدعو جميع الكتل السياسية إلى التهدئة، واللجوء إلى الطاولة المستديرة لطرح الخلافات وإيجاد الحلول لها".

■ (القانونية) تهاجم إدارة السجون التابعة للعدل

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون، عضو اللجنة القانونية محمود صالح الحسن أن" إدارة السجن لديها ضعف كبير جدا أدى إلى تكرار هروب السجناء". وقال انه " ليس من المعقول أن محكوما بأكثر من حكم بالإعدام يعامل بمثل هذه الطريقة التي أدت الى هروبه".

وأضاف النائب عن دولة القانون أن" الدلائل تشير إلى وجود تقصير واضح لدى القائمين على السجن".

وكان عدد من السجناء من بينهم قاتل محافظ المثنى السابق محمد علي الحساني قد تمكنوا من الهروب من أحد السجون التابعة لوزارة العدل في بغداد. واتهم رئيس مجلس محافظة المثنى عبد اللطيف الحساني جهات لم يسمها في وزارة العدل بالوقوف وراء عملية هروب السجناء.

■ (الطاقة) تطالب بإقالة مدير شرطة نفط الجنوب

قالت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد إن حماية أنابيب نقل النفط من الاستهدافات المتكررة من قبل المخربين تقع على عاتق المسؤولين في وزارة النفط والمديرية العامة لشرطة النفط". وأوضحت السعد أن" سوء إدارة مدير شرطة النفط في الجنوب كانت سببا في الاستهداف المتكرر لأنابيب نقل النفط، وإن تغييره بات ضروريا خصوصا بعد انسحاب القوات الأمريكية". وأضافت انه "يجب أن يكون هناك حرص كبير لدى الحكومة على متابعة عمل هذه المديرية وإسناد مهام إدارتها إلى أشخاص أكفاء مهنيين وحريصين على حماية ثروات العراق". وأشارت السعد الى انه" تم رفع طلب إلى لجنة الأمن والدفاع ولجنة النفط والطاقة بفتح تحقيق حول هذه الخروقات واستبدال مدير شرطة النفط في الجنوب ومحاسبة المقصرين".